المحاضرة الخامسة:

نشأة وتطور التنظيم الدولي المعاصر

تختلف وجهات النظر بخصوص الفترة التي ظهر فيها التنظيم الدولي في التاريخ، حيث يرجعها البعض إلى الحضارات القديمة التي ظهرت قبل الميلاد بآلاف السنين كالحضارة الصينية والمصرية والإغريقية والرومانية، وذلك بناءا على وجود مستوى محدود من الاتصال بين هذه الحضارات ومعاهدات سلام بعد الحروب التي كانت تنشب بينها وبين الكيانات الأخرى، كما عرفت مراحل من التاريخ محاولات مهمة في إطار محاولات توحيد العالم وإقامة نظام ذو طابع عالمي، حيث حاول الرواقيين طرح فكرة الوحدة العالمية التي تستند إلى الفلسفة القائمة على وحدة الكوكب ووحدة الجنس البشري، فهي لا تعترف بفوارق الأديان والأوطان والألوان، فالجنس البشري له أصل واحد، وتطورت هذه الأفكار مع فلاسفة الرومان من خلال فكرة القانون الطبيعي ومبادئ العدالة العامة التي تسمو على قوانين الدولة الوضعية، خاصة إسهامات شيشرون وسينيكا،[1] كما عرفت المدن الإغريقية العديد من المعاهدات فيما بينها وعرفت نوعا من التمثيل القنصلي ونوعا من التحكيم لتسوية المنازعات فيما بينها وهو شبيه بالتسوية القضائية.[2]

أما في الحضارة الإسلامية فقد جاء الإسلام بعقيدة التوحيد والمساواة بين البشر، وكان الأمن والسلام مطلب أساسي وجوهري في التعاملات بين الدولة الإسلامية وغيرها من الشعوب، فقد وضع الإسلام قواعد لتطوير المجتمع الدولي وإحلال النظام، حيث كان يدعو جميع الشعوب إلى الوحدة الإنسانية والتعاون المستمدة من وحدة الأديان ووحدة القيم الأساسية ومصدرها المشترك،[3] فقد كونت الحضارة الاسلامية رافدا عميق الأصالة وبالغ الخصوصية في تراث الإنسانية، حيث قام العلامة "أبو نصر محمد الفرابي" ببسط نظريته حول الحكومة العالمية من خلال كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة"،[4] فجوهر الإسلام يقوم على أساس تحرير الإنسانية من استغلال بعضها البعض وتحريرها من الاضطهاد والعبودية، وتأهيلها وإيصالها إلى الحياة في سلام وعدالة ومساواة وحرية.

وشهدت العصور الوسطى نماذج من التنظيم السياسي الإنساني على مستويات مختلفة، حيث عرفت خمسة مستويات أساسية: القرية، الحي، الإقليم، المملكة، الإمبراطورية، وهي

---

[1] نجاح محسن، **الحكومة العالمية عند برتراند رسل**، ط1، دار الفتح الإعلامي العربي، 2003، ص ص 13-23.

[2] مدلل حفناوي، "الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين"، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2012/2011، ص 19.

[3] مدلل حفناوي، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

[4] أحمد براهيم، "الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا-وهران، 2010/2009، ص 74.

مستويات موافقة للتقسيم الديني للكنيسة انطلاقا من الكنيسة الصغيرة في القرية إلى كنيسة السلطة البابوية في الإمبراطورية،[5] حيث عرفت هذه المرحلة سيطرة الكنيسة على الدولية وتدخل الدين في السياسة، أما أهم الإمبراطوريات التي عرفتها هذه المرحلة هي الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية والاسبانية، والإمبراطورية العثمانية، فرغم انتشار ظاهرة الحروب في هذه الإمبراطوريات غير أنها كانت تعقد معاهدات السلام، وهذا ما كان يعبر عن وجود مستوى من التنظيم الدولي المحدود.

01- مرحلة النشأة - ما قبل الحرب العالمية الأولى:

يعتبر البعض معاهدة وستفاليا 1648 تاريخ مهم لظهور التنظيم الدولي،فقد أنهت هذه المعاهدة فكرة الامبراطوريات التقليدية، وأحلت محلها شكل حديث لتنظيم المجتمعات السياسية في صورة الدولة، أي إحلال الدولة – الأمة ككيان جديد بدل الكيانات الإقطاعية،[6] كما قامت هذه المعاهدة بإقرار وتنظيم الشؤون الدولية من خلال العديد من الإجراءات أهمها:

- تبادل البعثات الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة.
- إنشاء سفارات دائمة بين الدول الأوربية.[7]
- أكدت هذه المعاهدة على ضرورة اجتماع الدول على الدوام لحل الخلافات ومعالجة القضايا المشتركة.[8]

هذا ما جعل الدولة ذات السيادة حقيقة جيوسياسية ومفهوم قانوني ومفتاح لفهم العلاقات الدولية.[9] ثم ظهرت فيا بعد العديد من المنظمات التي يدور حولها جدل واختلاف في كونها منظمات دولية بالشكل المعروف حاليا، أم أنها عبارة عن جمعيات واتحادات لا ترقى إلى تصنيفها كمنظمات دولية، خاصة وأن معظمها كانت تأخذ الطابع الإقليمي الأوروبي وليس العالمي (للوقوف أمام القوة المتنامية للدولة العثمانية)، ويمكن إرجاع نشأة المنظمات الى فكرة المؤتمر الدولي الذي يعالج المشاكل المشتركة للدول، فهي في النهاية إمتداد لهذه المؤتمرات بعد إضافة عنصر الدوام لها، من خلال تطورات حدثت على مستوى أمانات هذه المؤتمرات.[10]

---

[5] كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، ط 1، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1983، ص 104.

[6] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص 34، 35.

[7] Barry Buzan, George Lawson, **The Global Transformation History Modernity and the Making of International Relations**, First P, Cambridge University Press, 2015, p173.

[8] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 31.

[9] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 42.

[10] جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 18.

شكل القرن التاسع عشر نموذج للحرب الصناعية بين الدول، حيث كانت حروب نابليون بونبارت أساس تشكل هذا النموذج في ظل نضوج عنصري الدولة والصناعة،[11] ويعتبر مؤتمر فيينا سنة 1815 الذي كان يهدف إلى تحقيق سلام أوروبي بعد هزيمة نابليون نقطة الانطلاقة لجهود التنظيم الدولي المعاصر، حيث اسست لما يعرف بالتحالف المقدس في أوروبا،[12] والذي ألقى ظلاله على بقية العالم، إضافة الى ظهور مجموعة من المؤتمرات واللجان الدولية مثل:[13]

- الاتحاد العالمي لجمعيات الشباب المسيحيين 1855.
- اللجان الدولية الخاصة بالأنهار الدولية –لجنة الرون 1814 ولجنة الدانوب 1856.
- اتحاد البريد العالمي 1874.
- معهد القانون الدولي 1873.
- الاتحاد البرلماني الأوروبي 1888.
- المكتب المركزي للنقل البري 1890.
- اللجنة الدولية للزراعة 1891.
- مكتب السلام الدولي 1892.
- الجمعية الدولية لقانون العمل.
- محكمة التحكيم الدولية الدائمة 1899 .

طرحت في الفترة بين 1815 و 1914 فكرة إقامة التحالف المقدس في أوروبا حتى يكون على شكل حكومة عالمية تديرها الدول العظمى مجتمعة، غير أن بريطانيا عارضت هذا المشروع الذي كان سيحقق الحلم الدولي في إنشاء منظمة عالمية تجسد التنظيم الدولي.[14] غير أن القرن التاسع عشر يكتسي أهمية بالغة في تاريخ العلاقات الدولية عموما وفي مسالة نشأة التنظيم الدولي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تجاوز العديد من الحواجز والعراقيل في وجه تطور التنظيم الدولي خاصة بواسطة الوسائل الاقتصادية، حيث يعتبره بول بيروش Paul Bairoch عهد انتشار التصنيع وتبني مبدأ التبادل الحر في غالبية الدول الأوروبية، وذلك من خلال الثورة في مجال النقل

---

[11] روبرت سميث، **جدوى القوة – فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة: مازن جندلي، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 51.

[12] إيمانويل وولرستين، **تحليل النظم الدولية**، ترجمة: أكرم علي حمدان، ط 1، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 72.

[13] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص ص21، 22.

[14] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص 145.

والهجرة والاتصالات والتجارة الخارجية (ارتفعت بـ 25 ضعف).[15] كما يعتبر مؤتمر لاهاي 1907 المتعلق بتقنين قواعد القانون الدولي وإرساء مبدأ الدبلوماسية الجماعية في وقت السلم، وصياغة وتقنين إجراءات حل المنازعات الدولية سلميا، محطة مهمة جدا في هذه المرحلة شكلت قاعدة للتنظيم الدولي الذي ظهر فيما بعد بشكل أكثر قوة.

معظم هذه المعاهدات والمؤتمرات والاتحادات الدولية التي ظهرت خلال هذه الفترة لم ترقى إلى مستوى المنظمة الدولية لأنها لم تتسم بالديمومة والاستقرار والإلزامية في قراراتها، بل كانت عبارة عن نشاطات تعاون دولي تتسم بمجموعة من المميزات أهمها:

- يغلب عليها الطابع التقني وليس الشمولي،فهي تتركز في مجالات ثقافية واقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية وليست سياسية وأمنية.
- تنتشر على مستوى إقليمي (أوروبي) وليس عالمي.
- لا تتناقض مع مبدأ سيادة الدول فهي لا تقوم على نظام الإجماع.

وهذا ما يعبر على عدم نضج المجتمع الدولي ووصوله إلى مستوى التنظيم الدولي المحكم، فلم تكن الدول آنذاك قد وصلت الى مرحلة النضج السياسي، الذي يمكنها من التنازل عن جزء من سيادتها لفائدة المصلحة المشتركة للجماعة الدولية، وتكون قادرة من جهة ثانية عن تحمل الالتزامات التي يطرحها الكيان الدولي، هذا ما يبرر في هذه الفترة عن غياب منظمة دولية عالمية ذات طابع سياسي تتسم بالشمولية في وظائفها. غير ان هذه النشاطات الدولية قدمت النموذج الأولي للنظام الدولي المعاصر، فقد رسمت السمات الأساسية لهذا النظام من خلال طرح عناصر مهمة كالمساواة القانونية وعدم التدخل.[16]

02- مرحلة ما بين الحربين العالميتين:

كانت اتفاقية فرساي سنة 1919 بداية فعلية للتنظيم الدولي المعاصر، والتي كانت ثمرة لجهود مجموعة من الجمعيات بين 1915/1914 (جمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية/بريطانيا، جمعية مكافحة الحرب/ هولندا، جمعية دعم السلام / الو.م.أ)، إضافة إلى أفكار الرئيس الأمريكي ولسون عام 1916 (المبادئ 14 للسلام)، حيث طرحت لأول مرة أفكارا جوهرية تأسس للتنظيم العالمي، خاصة من خلال مبدأ الاستقلال الذاتي وسلامة الأراضي للدول الصغرى والكبرى على حد

---

[15] غيوم ديغان، **عالم أوحد – تطور التعاون الدولي**، ترجمة: نصيرة مروة، ط 1، بيروت: مركز البحوث والدراسات لمؤسسة الفكر العربي، 2016، ص 23، 24.

[16] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 45.

سواء،[17] والتي كان لها أثرا بالغا في تغيير دستور السياسة العالمية، فقد أراد من خلال عالميته اللبرالية تجاوز سياسة توازن القوى والفوضوية الدولية نحو الأمن الجماعي والسلام.[18] فقد أسست مجتمعة إلى تأسيس منظمة عصبة الأمم عام 1919، والتي شكلت قفزة كبرى في مجال التنظيم الدولي باعتبارها أول منظمة سياسية عالمية.

غير أن عصبة الأمم أخفقت في تحقيق أهدافها نتيجة مجموعة من العوامل والإرهاصات أهمها:[19]

- افتقاد العصبة لجهاز عسكري لردع الدول المعتدية وتنفيذ القرارات بالقوة.
- عدم انضمام جميع الدول الكبرى (الو.م.أ)
- فشلها في وقف اعتداءات الدول كبرى على الصغرى.
- اعتماد نظام التصويت بالإجماع في اتخاذ القرارات.
- غياب الإرادة لدى الدول في مساعدة العصبة على النجاح في مهامها.

03- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تم إحياء فكرة إنشاء منظمة دولية ذات طابع عالمي تتكفل بحفظ السلام والأمن الدوليين أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الفضل في ذلك للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت من خلال دعوته سنة 1941 إلى ضرورة إقامة تنظيم دولي جديد أكثر تماسكا،[20] يخول بمهمة منع الحروب وحل النزاعات سلميا، وتوجت جهوده بعقد عدة مؤتمرات خلال الحرب العالمية الثانية، توجت بإعلان ميثاق الأمم المتحدة المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1945، وهي مرحلة جديدة تعبر عن عصر النظام العالمي الذي يمثل نموذجا للوضوح والاستقرار القانونيين.[21]

ومنه فقد قام تنظيم دولي جديد أكثر صلابة من السابق. ونجحت هذه المنظمة الجديدة في تقوية دور مجلس الأمن كجهاز تنفيذي له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول، وقد نجح في العديد من المهام على غرار عمليات حفظ السلام والإشراف على وقف إطلاق النار في العديد من الصراعات مثل: كوريا الجنوبية، والكونغو، وقبرص، وجنوب لبنان، ويوغسلافيا، و انجولا وغيرها. غير أن منظمة الأمم المتحدة فشلت في العديد من المهام التي أثرت سلبا على التنظيم الدولي في هذه الفترة على غرار تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء (حق النقض)، والفشل

---

[17] محمد طه بدوي وآخرون، النظم **السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، ط 1، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 345.

[18] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 55.

[19] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع**، مرجع سابق، ص ص 114 – 115.

[20] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص 149.

[21] أنطوني كينج، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: هالة فؤاد محمد يحي، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 146.

في نزع الأسلحة التقليدية ومنع امتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل، والفشل في منع الحروب والصراعات الدولية مثل الحرب الباردة، والفشل في تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس خاصة ضد إسرائيل ، إضافة إلى عدم التدخل في العديد من عمليات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان (ميانمار، اثيوبيا، اريتيريا ، سوريا ، غزة).

04- مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

ظهور ملامح النظام الدولي الجديد في نهاية القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية السباق نحو التسلح، وكانت بذلك مرحلة فاصلة في تطور النظام الدولي، وارتبط ذلك بعدد كبير من التداعيات والنتائج التي مست التوازن بين القوى الكبرى،[22] وتغير نمط الصراعات في العالم من صراعات دولية إلى صراعات اجتماعية (على غرار يوغسلافيا) فظهر التنظيم الدولي أكثر تماسكا من مرحلة الحرب الباردة، غير أن السياسة الامبريالية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زعزعت تماسك هذا التنظيم من جديد،[23] لقد لخصت مفهوم النظام الدولي والأمن والاستقرار في إستراتيجية كيفية تحقيق أهدافها المرتبطة بأمنها القومي ومصالحها وازدهارها.[24] حيث انفردت بمصير العالم وبسطت هيمنتها على القارة الأوروبية من خلال حلف الناتو، ثم تمددت من خلاله الى مشارف الحدود الروسية في محاولة لضم أوكرانيا وجورجيا ودول البلقان بعد ضم معظم دول أوروبا الشرقية للحلف، كما عززت تواجدها وسيطرتها على منطقة الخليج من خلال اجتياح العراق، وبسط سيطرتها على المناطق الغنية بالنفط،[25] وكل ذلك خارج إطار الشرعية الدولية، فقد حملت سياستها الخارجية نمط جديد من السيطرة السياسية بوسائل عسكرية واقتصادية على مناطق واسعة من العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط بداعي محاربة الإرهاب، وهي سياسة شبيهة بالسياسة الاستعمارية التقليدية بوسائل جديدة، متجاوزة بذلك الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في كثير من الأحيان، في وقت زادت فيه نفقاتها العسكرية بشكل كبير وانتشرت فيه جيوشها في كل منطقة من العالم بشكل يتنافى كليا مع مسألة التنظيم الدولي التي تم تأسيسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

---

[22] سهرة قاسم محمد حسين، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)**، ط 1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013، ص 42.

[23] Robert Patman, **Globalization and Conflict – National Security in a New Strategic Era,** First p, New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2006, P 114,115.

[24] مايكل جاي مازار وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، كاليفورنيا: نشر مؤسسة راند (RAND)، 2017، ص 05.

[25] رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، ط 4، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015 ص 36.